Bahá'í International Community
United Nations Office

Route des Morillons 15, CH-1218 Grand-Saconnex / Geneva, Switzerland
Tel: +41 (0)22 798 5400 Fax: +41 (0)22 798 6577 Email: geneva@bic.org
www.bic.org/offices/united-nations

عمليات تهجير مفاجئة تثير مخاوف بشأن محو المجتمع البهائي في قطر

جنيف — 30 أبريل 2026 — في خطوة غير متوقعة، يواجه أكثر من 40 في المائة من البهائيين في قطر خطر التهجير القسري الوشيك. تُعرب الجامعة البهائية العالمية عن بالغ قلقها إزاء قيام الحكومة القطرية تنفيذ حملةٍ منهجية تهدف إلى محو إحدى المكونات الدينية المتواجدة بالمنطقة منذ أكثر من ١٠٠ عام، والتي تثبت الوثائق تواجدها في قطر منذ عقود مديدة قبل تأسيس دولة قطر الحديثة.

لقد تعرّض البهائيون في قطر، وهم يشكّلون مكوّنًا صغيرًا ومسالمًا ومنسجمًا مع المجتمع وملتزمًا بالقانون، لتقليصٍ ممنهج في عدده على مدى عقود، من خلال عمليات تمييز وضغط شملت السجن وتفريق شمل الأسر والمنع من العمل والإجبار على ترك البلاد، وذلك لمجرّد كونهم بهائيين.

وقد تفاقم الوضع خلال الأسابيع الأخيرة، حيث تم استهداف ما يقارب من نصف البهائيين المتبقّين في البلاد، وشملت ذلك الاحتجاز غير القانوني والتهديد والترهيب والإخطارات بعدم تجديد تصاريح العمل والإجبار على مغادرة البلاد.

غالبية البهائيين المستهدفين هم من عوائل بهائية عريقة عرفت في قطر بكونها بهائية منذ أجيال عديدة وعقود مديدة قبل استقلالها، وبالتالي لا وطنَ آخر لهم يقصدونه.

وتواجه الأسر خطر تشتّت أفرادها أو انفصالهم عن بعضهم، كما ستُجبر هذه الإجراءات إغلاق العديد من المؤسسات والشركات العائلية الناجحة والتي بُنيت على مدى عقود من الزمن، وقطع مصادر رزق العديد من العائلات البهائية.

الأحداث المؤسفة الأخيرة تشكل تصعيدًا خطيرًا وغير مبرر في التمييز الممنهج ضد البهائيين.

وقد شهد العام الماضي صدور قرار حظي بترحيب واسع، إذ نقضت محكمة النقض في قطر حكمًا صادرًا عن محكمة أدنى درجة ضد شخصية بهائية بارزة، وأكّدت الحق في حرية الدين وحرية التعبير.

ويجدر الإشارة إلى أن ما يحدث في قطر للبهائيين يتناقض تمامًا مع الدور الإيجابي الذي تقوده دول الخليج في تعزيز قيم التعايش والتنوّع والتسامح منذ سنوات عديدة.

وتناشد الجامعة البهائية العالمية الحكومةَ القطريةَ الامتناع عن استخدام أدوات الهجرة لمحو أقلية دينية بأكملها، وصونَ الضمانات الدستورية لحرية المعتقد. كما تحثّها على وقف عمليات التمييز والتهجير القسري، سواء من خلال الضغوط الحياتية غير المحتملة أو من خلال الترحيل، وتطالب بتجديد كافة الوثائق والتصاريح.

إن السابقة القانونية المرحَّب بها في العام الماضي تبعث على الأمل في أن تقرر السلطات القطرية التراجع عن هذا المسار المؤسف ما دام ذلك ممكنًا؛ وفي ظلّ التحديات التي تواجهها المنطقة، فإننا نناشد السلطات التحلّي بحسّ العدالة والإنصاف.

<u>للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:</u>

- الدكتورة صبا حداد – ممثلة مكتب جنيف
shaddad@bic.org
+41 78 308 22 19 (الإنجليزية والعربية)